

Distr.: General
3 March 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والستون
البند ٣٤ من جدول الأعمال
التراعات التي طال أمدتها في منطقة مجموعة بلدان
جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على
السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢ آذار/مارس ٢٠١١ موجهتان إلى الأمين العام
ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه البيان الصادر عن وزارة خارجية جورجيا بشأن الجولة
الخامسة عشرة المقبلة لمناقشات جنيف المقرر عقدها في ٤ آذار/مارس ٢٠١١ (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة،
في إطار البند ٣٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ألكسندر لومايا
الممثل الدائم



مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢ آذار/مارس ٢٠١١ الموجهتين إلى
الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة
وزارة خارجية جورجيا

بيان صادر عن وزارة خارجية جورجيا بشأن الجولة الخامسة عشرة المقبلة
لمناقشات جنيف المقرر عقدها في ٤ آذار/مارس ٢٠١١

ستُعقد، في ٤ آذار/مارس ٢٠١١، الجولة الخامسة عشرة لمناقشات جنيف بشأن
الأمن والاستقرار في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية الجورجيتين المحتلتين، وعودة
المشردين داخلياً واللاجئين عودة آمنة وكريمة.

ومن المقرر أن تُعقد اجتماعات الفريقين العاملين التي سيحضرها المشاركون بصفتهن
الشخصية. وسيدير المداولات كل من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومنظمة الأمن
والتعاون في أوروبا. وستضم الاجتماعات مشاركين من جورجيا والاتحاد الروسي
والولايات المتحدة الأمريكية. وسيشارك في الجولة المقبلة أيضاً كل من السيد ديمتري
ساناكوييف، رئيس الإدارة المؤقتة لإقليم أوسيتيا الجنوبية المتمتع بالاستقلال الذاتي سابقاً،
والسيد جورجي باراميا، رئيس حكومة جمهورية أبخازيا المتمتعة بالاستقلال الذاتي. إلى
جانب ممثلين للنظامين العميلين في تسخينفالي وسوخومي.

وفي الجولة المقبلة لمناقشات جنيف، سيثير المشاركون الموفدون من جورجيا ثلاث
قضايا محورية.

أولاً، على الاتحاد الروسي أن يعقد التزاماً بعدم استعمال القوة إزاء جورجيا. ففي
أعقاب مبادرة الرئيس ساكاشفيلي بعدم استعمال القوة ضد قوات الاحتلال الروسية
والنظامين العميلين في تسخينفالي وسوخومي، من الضروري أن تعقد روسيا التزاماً مماثلاً من
قبيل المعاملة بالمثل. إن تعهد جورجيا الجسد أيضاً في الرسائل الموجهة من الرئيس إلى الأمناء
العامين للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وإلى
رؤساء المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي والولايات المتحدة، يشكل
تعهداً ملزماً بموجب القانون الدولي. ويود الجانب الجورجي، أن يكرر مرة أخرى، التأكيد
على أن تصريحات روسيا بشأن ضرورة توقيع اتفاق بشأن عدم استعمال القوة بين تبليسي،
من ناحية، وتسخينفالي وسوخومي، من ناحية أخرى، لها هدف وحيد هو إضفاء الشرعية
على النظامين العميلين بموجب القانون الدولي، وهي مبرر سخيف للتملص من ورائها
بمسؤولية عدم استعمال القوة. وبعد أن تعهدت جورجيا من جانب واحد، حان الوقت

ليتعهد الاتحاد الروسي بعدم استعمال القوة. إن قيام روسيا بهذه الخطوة سيرهن على أن نواياها تجاه جورجيا سلمية وعلى أنه لا يوجد تخطيط لعدوان عسكري آخر على جارتها ذات السيادة.

والقضية الثانية التي سيثيرها المشاركون الموفدون من تبليسي هي ضرورة وضع ترتيبات أمنية دولية في المنطقتين الجورجيتين المحتلتين. فحالة الأمن وحقوق الإنسان في أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية تفتقر إلى الشفافية والمساءلة، بسبب قرار روسيا التخلص من حضور الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا داخل هاتين المنطقتين المحتلتين، وبسبب العراقيل المصطنعة التي تحول دون تمكّن بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي من دخولهما. ومن شأن وضع ترتيبات أمنية تضم قوات دولية من حفظة السلام وأفراد الشرطة أن يضفي الاستقرار على الوضع في المنطقتين المحتلتين ويسهم في الاستقرار العام في المنطقة بأسرها، ويساعد على عودة المشردين داخلياً عودةً آمنة إلى ديارهم. وفي هذا السياق، تود وزارة الخارجية أن تشدد على أن تبليسي تراقب عن كثب التطورات في نيويورك. وتصلنا معلومات تبعث على الانزعاج مفادها أن الاتحاد الروسي يحاول التضيق على فريق الأمم المتحدة الحالي بعرقلة الآليات المالية اللازمة لأداء مهامه. والجانب الجورجي مستعد للدخول في حوار مع الاتحاد الروسي والأمم المتحدة قصد إيجاد سبل لمواصلة مشاركة الأمم المتحدة في مناقشات جنيف وفي الآليتين المشتركتين لدرء الحوادث والاستجابة لها. وإذا نجحت روسيا مرة أخرى في تقليص المشاركة الدولية في عملية السلام، فإن ذلك سيشكل خسارة كبيرة بالنسبة لعملية جنيف وعملية بناء الثقة عموماً.

أما القضية الثالثة المدرجة في جدول الأعمال والتي لم يحدث أي تقدم بشأنها نتيجة لعدم استعداد روسيا للقيام بدورها، فهي عودة المشردين داخلياً واللاجئين عودةً آمنة وكرامة إلى أماكن إقامتهم المعتادة. فما برحت روسيا تعرقل عملية العودة استناداً إلى العديد من الأسباب المصطنعة. وهذه المرة، نأمل أن تفسح موسكو المجال أمام العملية، وأن تُجرى مناقشات موضوعية بشأن أساليب عودة المشردين داخلياً واللاجئين بدون تمييز إلى كافة أنحاء أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية المحتلتين.

وفي الجولة الخامسة عشرة لمناقشات جنيف، ستطلب السلطات الجورجية مرة أخرى من الجانب الروسي تعاونه التام بخصوص سلسلة الانفجارات التي حدثت في أراضي جورجيا من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وقد قدمت جميع المواد ذات الصلة بهذا الموضوع إلى الجانب الروسي عن طريق السفارة السويسرية في تبليسي وكذلك على هامش الجولة الرابعة عشرة لمحادثات جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ولكن لم ترد أي

إجابة من الجانب الروسي حتى الآن. ومن دواعي الانزعاج أن روسيا تبدو وكأنها تستتر على الأشخاص، الموجودين حاليا داخل المنطقتين الجورجيتين المحتلتين، والذين لهم فيما يبدو ضلع في تنظيم سلسلة من الأعمال الإرهابية.

وإضافة إلى هذه القضايا، سيوجه الجانب الجورجي اهتمام الرؤساء المشاركين إلى البيانات العدائية غير المقبولة الصادرة عن موسكو في الأسابيع القليلة الماضية. فقد أصدر العديد من النواب الروس اتهامات غير معقولة ولا أساس لها من الصحة ولكنها تبعث على الانزعاج تزعم أن لجورجيا ضلعا في الهجوم الإرهابي المأساوي الذي وقع في دوموديدوفو. إن هذه البيانات تدل بوضوح على أن النظام الروسي الحالي يصور جورجيا في صورة العدو لكي يبرر عجزه وإخفاقه في الشؤون المحلية والدولية.

وعلاوة على ذلك، سيوجه المشاركون الموفدون من تبليسي انتباه إلى الفريقين العاملين المعنيين إلى العديد من الحقائق المروعة التي انكشفت منذ جولة جنيف الأخيرة المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ومن هذه الحقائق الانتهاكات الصارخة لحقوق الملكية في كلتا المنطقتين المحتلتين وإطلاق ما يسمى تعداد السكان من جانب نظام سوخومي العميل: فهذا التعداد له هدف واضح هو إضفاء الشرعية على جرائم التطهير العرقي الشنيعة التي ارتكبتها موسكو وقواتها العملية خلال العقد الماضيين. وستناقش حقوق الملكية كبنء على حدة من بنوء جدول الأعمال في الفريق العامل الثاني، وسيطلب المشاركون الموفدون من تبليسي بشكل قاطع وقف السياسة التمييزية ضد المنحدرين من أصل جورجي.

وهناك قضية أخرى سيثيرها الجانب الجورجي مرة أخرى هي ضرورة الإفراج عن جميع المحتجزين بشكل غير قانوني في الأراضي المحتلة. فبالرغم من إحراز بعض التقدم في هذا الصدد مؤخرا، لا يزال كثير من الأشخاص محتجزين ولا بد من إطلاق سراحهم.

وخلال الجولة الخامسة عشرة، سيعرب الجانب الجورجي مجددا عن شواغله فيما يخص حالات التعدي على التراث الثقافي في المنطقتين المحتلتين، وسيطلب من المنظمات الدولية المعنية مزيدا من المشاركة الفعلية في بحث مسألة حماية التراث الثقافي بحثا دقيقا.

تبليسي، ١ آذار/مارس ٢٠١١